



The Realities sovereign wealth funds in Arab countries with Reference a special to Iraq

واقع صناديق الثروة السيادية في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق

(*) م.م. محمد مدلول علي

Abstract

It is clear that the increasing wealth of sovereign funds was the result of higher oil prices and this has led to increasing the reserves of clear and significant foreign currency from oil-exporting countries hand especially Arabic study which led to increased funding opportunities located, As the evolution of these countries became dependent at the same time the large surplus of the balance of payments and thus became sovereign wealth funds seen as investment funds established by Governments or possess for the purpose of maintaining financial assets for long term as providing income for future generations and work on reduced inflationary pressures and work to cover future pension obligations.

المستخلص:

من الواضح ان زيادة ثروات الصناديق السيادية قد جاء نتيجة ارتفاع اسعار النفط وهذا ما ادى الى تزايد واضح وكبير ي احتياطات العملة الاجنبية من جهة البلدان المصدرة للنفط ولاسيما البلدان العربية موضوع الدراسة الامر الذي ادى الى زيادة رصيد التمويل الموجود، وكما اصبح تطور هذه البلدان يعتمد بالوقت نفسه على الفائض الكبير من موازين المدفوعات وبذلك اصبح ينظر الى صناديق الثروة السيادية على انها صناديق استثمار تنشئها حكومات او تمتلكها لغرض الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض طويلة الاجل كتوفير الدخل للأجيال القادمة والعمل على تخفيض الضغوط التضخمية والعمل على تغطية التزامات المعاشات التقاعدية في المستقبل.

المقدمة :-

لقد حظيت صناديق الثروة السيادية اهتماماً واسعاً ومتزايداً في السنوات الاخيرة، اذ تعد احد اهم القضايا المهمة في النظام المالي والنقدي، وعلى الرغم من وجودها لعدة عقود الا انها دخلت وبشكل كبير عام ٢٠٠٧ الساحة الاقتصادية والمالية باعتبارها صناديق تحتفظ بالأصول او تتولى توظيفها او ادارتها من اجل تحقيق اهداف مالية ونقدية، وكما ينظر اليها على انها صناديق استثمار تنشئها الحكومات او تمتلكها لغرض الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض طويلة الاجل كتوفير الدخل للأجيال القادمة والعمل على تخفيض الضغوط التضخمية وتغطية التزامات المعاشات التقاعدية في المستقبل، وهذا ما دفع البلدان العربية اللجوء الى انشاء صناديق ثروة سيادية .

- مشكلة البحث:

ان حدوث الازمات المالية والاقتصادية المتراكمة وعدم الاستقرار الملازم للبلدان العربية عموماً والعراق خصوصاً باختلاف مستوياتها والتقلبات الحاصلة في السوق النفطية التي تعتبر الركيزة الاساسية لواردات العراق هذا يتطلب اعادة النظر الى المسار العام في انشاء صناديق ثروة سيادية.

- فرضية البحث:

ينطلق البحث على فرضية مفادها ان للعراق ثروات هائلة سواء كان في القطاع النفطي او في القطاعات الاخرى الامر الذي يجعله مؤهلاً اساسياً لإنشاء صناديق ثروة سيادية وبالشكل الذي يضمن الاحتفاظ على الرصيد المالي سواء كان للأجيال الحالية او للأجيال في المستقبل .

- هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان الدور الفاعل والاهمية الواضحة لصناديق الثروة السيادية في الاقتصاديات العربية والتي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي لها في اوقات الازمات غير المتوقعة، مع اعطاء صورة مستقبلية لمدى امكانية انشاء صندوق ثروة سيادي في العراق.

- اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في كون صناديق الثروة السيادية اكتسبت اهمية متزايدة في النظام المالي والنقدي سواء كان على المستوى الدولي او على المستوى المحلي في تنشيط الاستثمارات الحكومية والعمل على تنويع الدخل.

- هيكلة البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته وتبسيط الضوء على واقع صناديق الثروة السيادية في البلدان العربية ومنها العراق فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث تناول فيها المبحث الاول لمحة عامة لصناديق الثروة السيادية من حيث المفهوم والنشأ والاهمية والاهداف والانواع، بينما انصرف المبحث الثاني الى واقع صناديق الثروة السيادية في البلدان العربية ، اما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على مدى امكانية انشاء صناديق ثروة سيادية مستقبلية في العراق.

المبحث الاول

(لمحة عامة لصناديق الثروة السيادية)

اولاً: مفهوم ونشأة صناديق الثروة السيادية :

لقد استخدم مصطلح صناديق الثروة السيادية او ما يسمى بالصناديق السيادية من اجل وصف الاتجاه المتزايد لاسيما في الاقتصاديات الناشئة ومن اجل تحويل جزء او ادارة جزء من الثروة الوطنية للكيانات التي تم انشاءها حديثاً الى صناديق استثمار في الشركات القابضة النموذجية او الكيانات المرتبطة بالبنك المركزي^١.

ونظراً للحدثة النسبية لصناديق الثروة السيادية فمن الصعب ان يصاغ تعريفاً متفق عليه ومقبول من جميع الاطراف المعنية بالنشأة المالية حيث ان كافة التعريفات قد تتحول على قدر لا بأس به من التداخل، حيث تبذل الجهود من اجل ادماج مصادر مختلفة في تعريف قياسي موحد، ومن الجدير بالإشارة الى ان لفظ الصناديق يراد بها التعبير عن وحدات تنظيمية في صور مؤسسات مالية^٢.

I-Fabio Bertonia, Stefano Lugoa, The Certification effect of Sovereign Wealth Funds on the Credit Risk of their Portfolio Companies, aDIG - Politecnico di Milano, Piazza Leonardo da Vinci 32, 2013, p4.

٢- يسرى مهدي حسن- رافع احمد حسن، الصناديق السيادية ومتطلبات انشاء صندوق سيادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، الاصدار ٧، ٢٠١٢، ص٣.

فوفقاً لوزارة الخزانة الأمريكية فقد تعرف صناديق الثروة السيادية على انها مرتبات الاستثمار الحكومية الممولة من اصول النقد الاجنبي والتي تدار تلك الاصول بشكل متصل من الاحتياطات الرسمية من السلطات النقدية ³ . وتعرف ايضاً على انها الصناديق الاستثمارية او الترتيبات ذات الاغراض الخاصة التي تم انشاؤها بواسطة الحكومة العامة لأغراض الاقتصاد الكلي الذي يعقد او يدير الاصول من اجل تحقيق الاهداف المالية وتوظيف مجموعة من استراتيجيات الاستثمار والتي تشمل الاستثمار في الاصول المالية الاساسية ⁴ . كما تعرف صناديق الثروة السيادية على انها مركبات الاستثمار المملوكة للدولة بشكل عام والتي تديرها محفظة متنوعة من الاصول المحلية والدولية ⁵ .

اما صندوق النقد الدولي فقد عرفها على انها صناديق استثمارية ذات اغراض محدودة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها من اجل تحقيق اهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة الاجل ، يتم بناءها من عمليات الصرف الاجنبي او عوائد عمليات التخصص او من خلال فوائض مالية او من خلال تراكم الفائض النفطي ⁶ . وبعبارة بسيطة يمكن ان تعرف صناديق الثروة السيادية على انها تجمعات كبيرة من الاموال وصناديق الاستثمار التي تملكها وتديرها الحكومات * بصورة مباشرة او غير مباشرة والتي تمول من احتياطات النقد الاجنبي والصادرات من السلع الاساسية وعائدات الخصخصة والفوائض المالية، غير انها تدير اصول العملات الاجنبية بشكل منفصل من الاحتياطات الرسمية ⁷ .

اما النشأة التاريخية لصناديق الثروة السيادية فقد تقسم الى اربعة مراحل ، المرحلة الاولى بدأت في عام ١٩٥٣ وامتدت حتى منتصف التسعينيات اذ كان خلال السنوات الأربعين الأولى تم إنشاء ما يقارب (١٦) صندوق سيادي فقط، اما المرحلة الثانية فقد استمرت من اواخر التسعينيات حتى عام ٢٠٠٤ عندما هيمنت الدول الاسيوية في إنشاء صناديق الثروة السيادية، اما المرحلة الثالثة فقد استمرت من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨ والتي اصبحت فيها البلدان المتلقية اكثر حذراً من صناديق الثروة السيادية، اما المرحلة الرابعة فقد كانت من عام ٢٠٠٧ والتي شهدت هذه المرحلة ازمة مالية عنيفة، وقد استمرت هذه الصناديق الى وقتنا الحاضر ⁸ . ان الاغراض الاساسية الذي انشئت بها صناديق الثروة السيادية تكون مختلفة وذلك من اجل تحقيق الاستقرار في الايرادات الضريبية، وادارة المدخرات بين الاجيال والتعقيم او الحد من آثار تدفق ميزان الدفعات نحو التضخم المحلي ⁹ .

أي ان معظم الاموال المودعة من قبل المصدرين للموارد الطبيعية هي بمثابة آليات للفصل بين الاجيال، حيث يضمن حصائل صادرات اليوم معاشات الحكومة المقبلة وسيولة الاصول والايرادات الضريبية، وبذلك يمكن مواصلة اجيال المستقبل العيش باستخدام ايرادات اجدادهم، كما يضمن انشاء صناديق ثروة سيادية في اكثر من بلد من اجل تنويع مصادر الدخل والاستجابة للصدمات والمزايا النسبية للبلد، حيث عندما يواجه ازمة القدرة التنافسية فانه في هذه الحالة يمكن استدعاء اصولها من صناديق الثروة السيادية، والاستثمار في قطاعات جديدة في الاقتصاد من اجل زيادة العائد من الاصول المودعة في البنك المركزي.

ثانياً:- أهمية صناديق الثروة السيادية واهدافها:-

ان ظهور صناديق الثروة السيادية تعتبر مؤشر ايجابي في عالم اسواق المال، اذ بلغت صناديق الثروة السيادية أوجها واهميتها بعد عزوف بنوك كبرى عن الاقراض او رفع الفائدة مما جعل تلك الصناديق تزداد وتتنج نحو الاستثمار في العقارات والمؤسسات الصناعية الكبرى وكذلك في البنوك بعد ان كانت فقط تركز استثماراتها في مجالات اسواق المال والسندات وبدأت في توفير مدخرات للأجيال القادمة وتنميتها لتقلل من آثار الازمات المالية

³ - Celeste Cecilia Lo Turco ,Sovereign Wealth Funds: an Opportunity for Sustainable Development if Properly Managed , Doctoral Program in Political Theory ,2013,p11.

⁴ -Fabio Bertonia, Stefano Lugoa , opcit,p4.

⁵ -Communication from the commission to the European Parliament, the council, the European Economic and social committee and the committee of the regions A common European approach to Sovereign Wealth Funds—2008.p3.

⁶ - عدنان مزارعي، اودا بيردداس وهان فان در هورن اقتصاديات الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات ، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ ص ٦٠ .
*يمكن الإشارة الى ان ليس كل الحكومات تمتلك مثل هذه الصناديق ، حيث ان هناك العديد من الحكومات تمتلك فوائض مالية كبيرة في موازنتها الا انها لا يوجد فيها صناديق ثروة سيادية

⁷ -Kavaljit Singh, Frequently Asked Questions About Sovereign Wealth Funds,2008,p5.

⁸ - John R. Patton,SOVEREIGN WEALTH FUNDS IN A GLOBALIZED WORLD, International Business: Research, Teaching and Practice ,the journal of the aib-se,2012,p4.

⁹ - Joshua Aizenman, Sovereign Wealth Funds: Stylized Facts about their Determinants and Governance, Federal Reserve Bank of San Francisco,2008.p2.

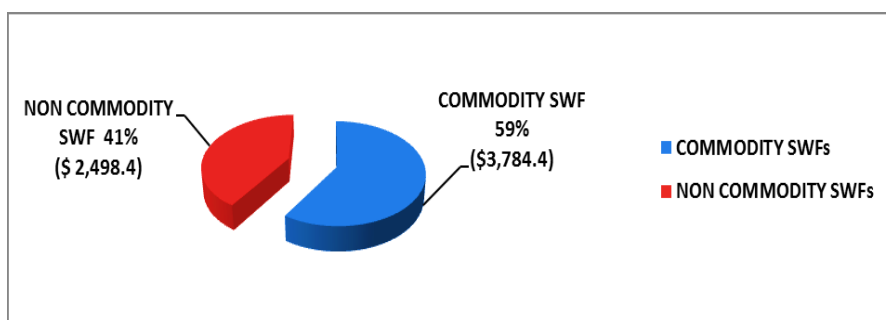
على الاقتصاديات المحلية، ومعالجة العجز في الموازنة المالية العامة وهي تساهم في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح^{١٠}. وبذلك يكون لصناديق الثروة السيادية دوراً في تعزيز الانضباط والاستقرار المالي والاقتصادي الكلي بشكل صحيح، وبذلك ربط تلك الصناديق الى سياسات الاقتصاد الكلي من خلال تعزيز الانضباط المالي والحد من العوامل الاقتصادية الخارجية السلبية، وذلك من خلال عدة أهداف أهمها^{١١}.

- ١- تساعد على تحقيق التوازن في الميزانية في اوقات العجز المالي وخفض الديون الحكومية .
- ٢- تساعد الحكومات في التركيز على الاهداف المتوسطة وطويلة الاجل فضلاً من الدخل في الاجل القصير.
- ٣- تساعد في توفير الاموال للأجيال القادمة والاحداث غير المتوقعة.
- ٤- تساعد صناديق الثروة السيادية على تنويع صادراتها من السلع الأساسية الغير قابلة لتجديد.
- ٥- المساهمة في تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق السيادية بتمويل الهياكل القاعدية وتمويل وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية السياسية .

ثالثاً: حجم ومصادر تمويل صناديق الثروة السيادية :-

لقد بلغ حجم صناديق الثروة السيادية في العالم أكثر من ٥,٣ ترليون دولار في نهاية شهر مارس عام ٢٠١٣ (وفق الإحصائية الصادرة من معهد صناديق الثروة السيادية) وبلغ حجم الموجودات المرتبطة بالنفط والغاز ما قيمته ٣,١ ترليون دولار من القيمة الإجمالية للصناديق وهي تتجه نحو المزيد من النمو^{١٢}. اما مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية فقد تعتمد على توافر مجموعة من الموارد المتأتية من فوائض الحساب الجاري والتي تنشأ من مصدرين رئيسيين هما صادرات السلع الأساسية، وإيرادات السلع غير الأساسية، ففي المصدر الاول والمتمثل من صادرات السلع الأساسية مثل احتياطات النفط والغاز والماس والتي تمول اكبر صناديق الثروة السيادية في جميع أنحاء العالم ومن أمثلة تلك الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط مثل الإمارات والكويت وغيرها باعتبارها الجهات الفاعلة والمهيمنة، بينما إيرادات السلع غير الأساسية فأنها متأتية من خلال احتياطات الصرف الاجنبي او الفوائض المالية الناتجة من الأنشطة والسياسات المالية^{١٣}، والشكل (١) يبين نسبة وقيمة صناديق الثروة السيادية من السلع الاساسية والسلع غير الاساسية.

الشكل (١)
السلع الاساسية والسلع غير الاساسية



من الشكل أعلاه يبين ان السلع الأساسية تمثل حوالي ٥٩% من العدد الإجمالي لصناديق الثروة السيادية حيث يبلغ حسابها ٣,٧٨٤,٤ بليون دولار ومن أهم تلك السلع وفقاً للأصول تحت الإدارة هي صناديق المعاشات

^{١٠} - معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، الكويت، السلسلة السادسة، العدد ٥، ٢٠١٣، ص٢.

^{١١} - Richard Shediak - Hatem Samman, The Vital Role of Sovereign Wealth Funds in the GCC's Future, Ideation Center Insight, 2009, p9.

^{١٢} - معهد الدراسات المصرفية، نفس المصدر، ص٣.

^{١٣} - Jurgen Braunstein, Sovereign Wealth Funds: the emergence of state owned financial power brokers, Magister der Philosophie, 2009, p31.

التقاعدية الحكومية العالمية -النرويج، والحيازات الاجنبية مؤسسة النقد العربي ((السعودية))، هيئة استثمار ابو ظبي ((ابو ظبي))، هيئة الاستثمار الكويت ((الكويت))، بينما السلع الغير اساسية لصناديق الثروة السيادية فقد تمثل ٤١% من تلك الصناديق حيث يبلغ حسابها حوالي ٢٤٨٩،٤ بليون دولار ومن اهم تلك الصناديق هي مؤسسة الاستثمار الصينية ((الصين))، وشركة الاستثمار الآمنة ((الصين))، شركة استثمار سنغافورة ((سنغافورة)) وغيرها^{١٤}.

كما يمكن الإشارة الى ان من مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية هي التحولات المالية والتي تساهم وبشكل خارجي من الفوائض والعائدات المالية المتأتية من بين الأصول المالية العامة وعمليات الخصخصة او عمليات النقل المباشر للأصول التي تسيطر عليها الحكومة وكذلك تمول من خلال صفقات الأسهم العامة من نوع الصندوق وهي احتياط الاموال الممولة عن طريق التحولات في الميزانية الحكومية^{١٥}.

وبذلك يمكن القول ان أموال صناديق الثروة السيادية قد تأتي من مصادر مختلفة منها ذات طبيعة مشتركة فبعض الأموال هي ناتج عرضي للفوائض المتراكمة في الموازنات العامة للدول والناجمة عن مركبات واردات الصادرات او مقيدات الانفاق ويمكن ان تأتي من الفوائض المالية والادخار العام من مصادر داخلية حصرياً مثل العوائد الناجمة عن خصخصة المشاريع الحكومية.

رابعاً : انواع صناديق الثروة السيادية :

هناك انواع مختلفة لصناديق الثروة السيادية يمكن تصنيفها استناداً الى أهدافها ومعاييرها المعلنة وبشكل الآتي .

١- وفقاً لأهدافها^{١٦} :- يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقاً لأهدافها الى:-

- **صندوق الاستقرار ((التثبيت))** :- يتم إعداد هذا النوع من انواع الصناديق في البلدان التي تملك كميات هائلة من المواد الطبيعية من اجل دعم الميزانية وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي من التقلبات غير المتوقعة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وهذه الأموال تتراكم في أوقات الإزهار الاقتصادي عندما يكون هناك انخفاض او فائض في الاحتياطات .
- **صندوق الادخار** :- يتم اعداد صناديق الادخار من قبل الحكومات من اجل الحفاظ على الثروة لمدة اطول، ومواجهة العجز المالي في المستقبل للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لديها كيانات كبيرة من السلع الاساسية المصدرة، ان توفير تلك الاموال تساعد على جعل المستقبل الجيل الحالي وجيل المستقبل عن طريق تحويل الاصول غير المتجددة الى اصول مالية .
- **شركات استثمار الاحتياطات** :- يقوم هذا الصندوق بالبحث عن خطط استثمارية ذات عوائد اعلى بتكلفة اقل، كما لديها استراتيجيات استثمارية اكثر عدوانية مثل اخذ حصص الاسهم بشكل مباشر، كما تقوم هذه الاموال في البحث عن عائدات اعلى من صناديق الثروة السيادية الاخرى واستخدام النفوذ في استثمارها.
- **صندوق التنمية** :- الهدف الاساسي لصندوق التنمية هو تسهيل النمو الاقتصادي المحلي، حيث يمكن ان يجعل الاستثمارات التي تدعم المشاريع الاقتصادية - الاجتماعية والتنمية الصناعية في رفع الانتاج المحتمل للبلاد، ويكمل صندوق التنمية الاستثمار المباشر من خلال عملية تخصيص ميزانية الدولة او من خلال وكالة التنمية المحلية، وكما انه لا يستهدف العوامل الخارجية بحد ذاتها بل من خلال استثمارات ذات توجه تجاري وبالتالي ينتج عن عوامل خارجية مفيدة^{١٧}.
- **صناديق احتياطي التقاعد** :- من الواضح انها صناديق توظف مواردها بغية ادامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين وتستخدم هذه الصناديق احياناً بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية الحكومية^{١٨}.

٢- وفقاً لمصادر دخلها^{١٩} :

^{١٤} - Celeste Cecilia Lo Turco, opcit, p20.

^{١٥} - Sandro Grunenfelder, Understanding and Managing Political Risks of Sovereign Wealth Funds, Doctor of Political Science submitted by 2013, p43.

^{١٦} - Hamid Talebi, A Survey of Sovereign Wealth Funds (SWFs) in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, thesis Master, 2014, p14-15.

^{١٧} - Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk, What Role for Sovereign Wealth Funds in Africa's Development, Center for Global Development, 2011, p7-8.

^{١٨} - مظهر محمد صالح، صناديق الثروة السيادية تقييم اولي لصندوق تنمية العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة والعدد ١٦، ٢٠٠٨، ص٤.

^{١٩} - للمزيد انظر، عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ٢٠٠٩، ص٣-٤.

- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية.
 - الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية.
 - الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة .
 - الصناديق الممولة بفوائض الميزانية.
- ٣- وفقاً لمجال عملها^{٢٠} :
- **صناديق سيادية محلية** :- يركز نشاط هذه الصناديق داخل البلد على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق الاستقرار في روسيا.
 - **صناديق سيادية دولية** : يمتد نشاطها خارج البلد مثل هيئة ابو ظبي للاستثمار وصندوق النفط النرويجي .
- ٤- وفقاً لمواردها :
- **صناديق سيادية نفطية** :- تأتي هذه الصناديق مواردها اساساً من الصادرات النفطية مثل صناديق دول الخليج وصندوق النفط النرويجي وغيرها من الصناديق .
 - **صناديق سيادية غير نفطية** :- تتمثل مواد هذه الصناديق بشكل اساسي من فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف الاجنبي، حيث ان هذا النوع من الصناديق موجود في الدول الغير نفطية على غرار دولة سنغافورة والصين .
- ٥- وفقاً لوظيفتها^{٢١} :
- **صناديق ادخارية** :- احياناً يطلق على هذا النوع من الصناديق بصناديق الميراث، والهدف من هذا الصندوق هو ضمان حصة من الثروة للأجيال القادمة بحيث يكون في مقدورهم التمتع بمستويات معيشية لا تقل عما تتمتع به الاجيال الحالية مثل الصندوق الكويتي .
 - **صناديق استثمارية** :- تقوم هذه الصناديق بتوظيف اصولها في الاسواق المالية العالمية مهما كانت اداة الاستثمار المستخدمة كالعقارات والاوراق المالية الذهب والعملات الاجنبية وغيرها مثل هيئة ابو ظبي للاستثمار وهيئة قطر للاستثمار .
- ٦- وفقاً لدرجة استقلالها :
- **صناديق سيادية حكومية** :- هي صناديق سيادية تابعة للحكومة ولا تتمتع باستقلالية القرار كما انها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة مثل صندوق ضبط الموارد في الجزائر.
 - **صناديق سيادية مستقلة نسبياً** :- هي صناديق سيادية تتمتع باستقلالية نسبياً عن الحكومة اذ تديرها الحكومة الى جانب البنك المركزي كما انها تخضع الى الرقابة والمساءلة والسلطة التشريعية والراي العام مثل صندوق النفط النرويجي.

المبحث الثاني

(واقع صناديق الثروة السيادية في الدول العربية)

ان التحول العميق لصناديق الثروة السيادية في البلدان العربية نتيجة التدفق الهائل لراس المال المدفوع بارتفاع اسعار الموارد الطبيعية، ادى بهم الى اكتشاف الفرص الاستثمارية خارج انماطها التقليدية، ففي السنوات الاخيرة اصبحت اكثر نشاطاً كمستثمرين استراتيجيين يسعون الى التنوع في اقتصادياتهم المحلية بعيداً عن النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للدخل.

لذا فان السمة الاساسية المشتركة لصناديق الثروة السيادية تتمثل في انها مكلفة بإدارة واستثمار الاصول المملوكة لكيان سيادي والتي يتم انشاؤها بالأساس من اجل تحقيق اهداف اقتصادية ومالية مختلفة والجدول (١) يبين صناديق الثروة السيادية في الدول العربية وقيمتها ومصادر تمويلها وتاريخ انشاؤها.

^{٢٠} - نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، بحوث اقتصادية عربية والعدد ٤٨-٤٩، ٢٠٠٩، ص ٩٩-١٠٠.

^{٢١} - سليمان عبد الكريم ، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع اشارة حالة ابو ظبي، رسالة ماجستير، ٢٠١٣، ص ٨-٩.

جدول (١)

صناديق الثروة السيادية في الدول العربية

الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الانشاء	قيمتها (بليون دولار)	مصدر الاصول المالية
الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي	هيئة استثمار ابو ظبي	١٩٧٦	٦٢٧,٠	نפט
الامارات العربية المتحدة - دبي	شركة دبي للاستثمار	٢٠٠٦	٧٠,٧	نפט
الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي	شركة الاستثمار الدولية البتروولية	١٩٨٤	٥٨,٠	نפט
الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي	شركة مبادلة الاستثمار	٢٠٠٢	٤٨,٢	نפט
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	١٩٥٣	٢٩٦,٠	نפט
السعودية	مؤسسة النقد العربي السعودية	غير محدد	٥٣٢,٨	نפט
قطر	هيئة قطر للاستثمار	٢٠٠٥	١٠٠,٠	نפט

SOURCES: Sovereign Wealth Fund Institute, 2012.

يوجد في العالم العربي اكبر واهم هذه الصناديق، كما انها تعمل بسرعة على ان تكون صناديق جديدة من هذا النوع، هيئة استثمار ابو ظبي هي حتى الآن اكبر صندوق ثروة سيادي بأصول تتراوح قيمتها حوالي ٦٢٧,٠ بليون دولار كما موضح في الجدول (١) وتقدر ما تديره مؤسسة النقد العربي السعودي بأكثر من ٥٣٢,٨ بليون دولار وتليها هيئة الاستثمار الكويتية ((اقدام صندوق سيادي في العالم)) والتي تقدر بحوالي ٢٩٦,٠ بليون دولار، ومن ثم هيئة استثمار قطر والتي تقدر بحوالي ١٠٠,٠ بليون دولار، اما الصناديق الاخرى مثل شركة دبي للاستثمار وشركة مبادلة للتنمية وشركة الاستثمار الدولية البتروولية فانها تشير التقديرات بانها تمتلك حوالي ١٧٦,٠ بليون دولار^{٢٢}.

اولاً: صناديق الثروة السيادية في الكويت

تعتبر الكويت اول الدول في العالم قد انشئت صناديق الثروة السيادية على اساس السلع الاساسية لحماية اقتصاديات النفط المهيمنة في البلاد ضد خطر الصدمات النفطية المحتملة فضلاً عن الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال المقبلة، الاقتصاد في الكويت مثله مثل دول الخليج الاخرى يعتمد بشكل كبير على النفط، حيث عائدات النفط تشكل الجزء الاكبر من حصائل الصادرات الاجمالية للكويت وهي بمثابة المحرك الرئيسي وراء النمو الاقتصادي في البلاد^{٢٣}.

ففي عام ١٩٥٣ انشئت الكويت هيئة الاستثمار الكويتي (KIA) وهي واحدة من اهم الصناديق السيادية والهدف الاساسي لهذه الهيئة هو تحقيق عوائد طويلة الاجل على العوائد النفطية الفائضة في الكويت بالإضافة الى توفير مصدر بديل للدخل الحكومي عند ما تستنفذ الموارد النفطية في البلاد، بالإضافة الى تقليل الاعتماد على مورد واحد محدود، كما انها تحتوي على مستويات عالية من تحمل المخاطر واستيعاب التقلبات قصير الاجل^{٢٤}.

كما أنشأت الكويت صندوق الاحتياط العام (GRF) في عام ١٩٦٠ حيث يتلقى هذا الصندوق جميع ايرادات وعائدات النفط كما انه يحمل جميع الأصول المملوكة للحكومة، وفي عام ١٩٧٦ اصدر الكويت قانون رقم ١٠٦

^{٢٢} - سليمان عبد الكريم ، مصدر سابق، ص١٢.

^{٢٣} - Sara Bazoobandi, Political economy of the Gulf sovereign wealth funds, thesis Doctor, 2011, p56.

^{٢٤} - Sven Behrendt, Arab Sovereign Wealth Funds in the Global Public Policy Discourse, Carnegie Endowment for International Peace, 2008, p6.

في إنشاء صندوق أجيال المستقبل (صندوق الأجيال القادمة) والذي يخصص له مبلغ يقدر ١٠% من الإيرادات العامة للدولة، أما في عام ١٩٨٢ اصدر قانون رقم ٤٨ في إنشاء هيئة الاستثمار العامة والمعروفة بالهيئة العامة للاستثمار بهدف الاضطلاع بالإدارة في صندوق الاحتياط العام والأموال المخصصة لصندوق الأجيال القادمة بهدف تحقيق عائدات على الاحتياطات المالية، واستثمارات طويلة الاجل من توفير بديل اقتصادي لاستغلال مواردها النفطية^{٢٥}، والجدول (٢) يبين بعض المشاريع الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية في الكويت.

جدول (٢)

المشاريع الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية في الكويت

اسم الصندوق	سنة التأسيس	الأصول (بليون دولار)	تركيز الاستثمار
شركة المشاريع التكنولوجية الوطنية في الكويت	٢٠٠٢	٣١١	نقل التكنولوجيا الجديدة من مختلف القطاعات
الملكية التي تحصل عليها KIA	١٩٧٤	٣,٠٠٠	عقارات
اتحاد شركة الاستثمار الكويتي للعقارات	١٩٩٤	٨٨,٣	عقارات
شركة الاستثمار للعقارات الكويت - الصين	٢٠٠٥	٢٨٠	الاستثمار في مختلف القطاعات عبر اسيا

Source: Sovereign Wealth Fund Institute (2010).

من الجدير بالإشارة إلى ان ابرز أصول هيئة الاستثمار الكويتية تشمل حصة ٧,١% في ديلمر أي جي في عام ١٩٦٩ مما يجعلها اكبر مساهم منفردة في هذه الشركة الألمانية المصنعة للسيارات، ولديها حصة ٢,٧% بريتش بتر وليوم ما يجعلها واحد من أهم المساهمين في مجموع الطاقة العالمية وكان من استثماراتها الكبيرة في البنك الصين الصناعي والتجاري عام ٢٠٠٦ حيث أصبح اكبر مستثمر في هذا البنك، كما استثمر ٣ بليون في ستي غروب وبليني دولار في ميريل لينش في اواخر ٢٠٠٧، ثم بليون دولار في تمويل استحواذ داوكيميكال على روم اندهانش وهي شركة متخصصة بالمواد المميزة في صيف ٢٠٠٨ وفي الصيف نفسة اعلنت هيئة الاستثمار الكويتي بتخصيص ٢٠% من اصولها في اليابان في خطوة تهدف الى اعادة التوازن في توزيع اصولها العالمية^{٢٦}.

ثانياً: صناديق الثروة السيادية في السعودية :

ان موقف السعودية كأكبر بلد منتج للنفط في العالم وما يملكه من قوة اقليمية وطاقة وفيرة من نوعها بالإضافة الى الوضع الديني والموقع الجغرافي في منطقة الخليج والشرق الاوسط، الى جانب الارباح المتأنية من صادرات الطاقة تفوق غيرها من الدول الخليج والتي تولد اموال ضخمة من النقد الاجنبي للبلد^{٢٧}، من شأنها ان تكون المرشح الرئيسي لتشغيل صندوق ثروة سيادية كبير الا ان قيادة المملكة السعودية كانت مترددة في استخدام صناديق الثروة السيادية للمشاركة في الاسواق المالية العامة لفترة طويلة .

وهكذا لم تعلن السعودية عن انشاء صندوق ثروة سيادية الا في عام ٢٠٠٨ والذي عرف بمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) والذي يدير الاحتياطات الاجنبية في السعودية، اذ قدرت الموجودات الاجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠٠٨ بما يقدر ٣٠٠ بليون دولار، بينما قدرت احتياطاتها بحوالي ٣٠ بليون دولار، الى جانب ذلك فأنها تدير ايضاً حوالي ٦٠ بليون دولار تقريباً نيابة عن وكالات حكومية سعودية اخرى^{٢٨}.

²⁵-GawdatBahgat,Sovereign Wealth Funds in the Gulf: An Assessment, Kuwait Programme on Development, Governance andGlobalisation in the Gulf States,2011,p29-30.

^{٢٦} - سفين بيرينت ،صناديق الثروة السيادية في خطاب العولمة ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، العدد ١٢، ٢٠٠٨، ص٨-٩.

³⁰- YANG Li & ZHANG Jin, Political and Economic Analysis on SWFs of Saudi Arabia Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 6, No. 3, 2012,p39.

²⁸ - Sven Behrendt,opcit,p12.

تشير التقديرات الى ان معظم اصول مؤسسة النقد العربي السعودي تستثمر في سندات سائلة ذات مخاطر منخفضة، على الرغم من انها تستثمر ايضاً في بعض الاسهم والسندات التي تتضمن مخاطر مرتفعة، الامر الذي يجعلها مستثمراً محافظاً وتقدر مؤسسة مكنزي ان إجمالي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي موزعة على النمو التالي ٢٠% اوراق مالية / وودائع و ٥٥-٦٠% ودائع ذات دخل ثابت و ٢٠-٢٥% اسهم وتعتبر حصة مؤسسة النقد العربي من الدولارات المرتفعة، وفي عام ٢٠٠٨ اعلن صندوق الاستثمار العام السعودي * الذي تشرف عليه وزارة المالية السعودية عن اطلاق اول صندوق ثروة سيادي للملكة بقيمة ٣,٥ بليون دولار وستبدأ المؤسسة الجديدة سنايل السعودية يبلغ ٣,٥ بليون دولار، هدفها تنويع قاعدة الاصول المالية السعودية وتحقيق ادارة مخاطر الاستثمار اضافة الى تنويع الاقتصاد السعودي عبر قطاع الخدمات المالية، وبناء كفاءات ادارة الاصول بين صفوف المواطنين السعوديين ^{٢٩}.

ثالثاً: صناديق الثروة السيادية في قطر:

الاقتصاد في قطر يعتمد اعتماداً كبيراً في إنتاجه على النفط الخام حيث يمثل حوالي ٥٠% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، وهو يمثل ما يزيد عن ٧٠% من الإيرادات الحكومية، وحوالي ٨٥% من عائدات التصدير، مع ما يزيد عن ١٤% من اجمالي احتياطياتها في العالم، غير ان الاقتصاد القطري مرجح ان يستمر في النمو حتى استنفاد احتياطياتها **، اما الصناعات الأخرى في قطر تشمل البتروكيماوية والاسمنت ولكن هذه الصناعات تعتبر نسبية، لذلك سعت الى تنويع موقفها الاقتصادي من خلال انشاء صناديق ثروة سيادية ^{٣٠}. وفي عام ٢٠٠٣ انشأت قطر هيئة قطر للاستثمار (QIA) وكان الهدف الرئيسي من إنشائه هو الإسهام في تنويع الأصول المالية لديها وتوزيعها في مجموعة أصول جديدة وتعزيز الاقتصاد القطري، وبالتالي عمدت الهيئة الى الاستثمار بشكل رئيسي في الاسواق الدولية، اما في داخل قطر فتستثمر خارج نطاق الطاقة، اذ انطلق المشروع براس مال بلغ ٦٠ بليون دولار وهو يحظى بدعم من محافظ مالية ناجمة عن فوائض مبيعات من المورد الطبيعية ^{٣١}.

كما يبلغ إجمالي رؤوس الأموال تحت إدارة (QIA) ١١٥ بليون دولار والذي امتد الى فئات الأصول المالية المختلفة بما في ذلك الخصائص والأصول البديلة والأوراق المالية والأسهم الخاصة في جميع أسواق رأس المال الكبرى والاقتصاديات الناشئة، كما انها تستثمر ملايين الدولارات في الشركات والأموال والأصول العقارية في الخارج وبناءً على ذلك فقد أنشئت عدة فروع مختلفة مثل ^{٣٢}.

- قطر القابضة المحدودة :- التي تتكون من شركة استثمار الغرافة وقطر القابضة للذهب المحدودة والموارد .
- دلتا اثنين المحدودة.
- شركة الاستثمار الزراعية – الحصاد الغذائية .
- الديار القطرية :- وهي تستثمر بمعدل ٤٢ بليون دولار من العقارات وشركات التنمية .

ووفقاً للمعلومات التي تم الكشف عنها في عام ٢٠٠٧ ان هيئة قطر للاستثمار قد بلغت حيازتها حوالي ٤٠% من الدولار الأمريكي و ٤٠% من اليورو و ٢٠% من عملات أخرى بما في ذلك الجنية الإسترليني، كما تشمل بعض المقتنيات الأكثر اثارة للاهتمام بما يملكه الصندوق من شركة فور سيزنز هيلنكير ومقرها في بريطانيا والتي استحوذت عليها من الياز عام ٢٠٠٧ بحصة بلغت ١٤,٩% في بورصة لندن المالية مقابل ٢,٠٨ بليون يورو وحصلتها بنسبة ٥,١% في مجموع لاغاردير الفرنسية، وفي عام ٢٠٠٨ حازت الهيئة على نسبة مئوية تبلغ ١-٢% من شركة كريدي سويس في وقت لاحق، كما رفعت حصتها في سنسبيري وهي ثالث اكبر

* بدأ صندوق الاستثمار العام السعودي في السوق عام ١٩٧١ الا انه بدأ في ادارة صندوق الثروة السيادية في عام ٢٠٠٨ من خلال الاستثمار في المشاريع طويلة الاجل.

^{٢٩} - سفين بيرينت ، مصدر سابق ، ص ١٦.

** هناك بعض التقارير توضح ان الاحتياط النفطي لدولة قطر سوف ستنفذ بحوالي ٣٧ عام اذا استمر الانتاج على مستوياته الحالية.

³⁰ -GokhanAfyonoglu, and other , The Brave New World of Sovereign Wealth Funds, whrton leadership center ,2010,p34.

^{٣١} - سفين بيرينت ، مصدر سابق ، ص ١٧.

³² - Hamid Talebi, opcit.p74-75.

مجموعة سوبر ماركت في بريطانيا ليصل الى ٢٦%، وفي الشهر نفسه أصبحت اكبر مساهم في بنك باركليز^{٣٣}.

وبذلك أصبحت الهيئة القطرية مستثمراً عالمياً نشطاً وسريع الحركة مع تركيزها على اصول في اوربا واستغلال فرص النمو في اقتصاديات ناشئة في آسيا وإفريقيا، كما انها قامت بشبكة واسعة من الاستثمارات في مجالات الصناعات والخدمات المالية، والرعاية الصحية والبناء والمشاريع العقارية.

رابعاً :- صناديق الثروة السيادية في الامارات:

دولة الإمارات العربية تتألف من سبع إمارات، لديها اقتصاد كبير ومفتوح مع فائض تجاري وارتفاع في نصيب دخل الفرد، ويوجد في الإمارات (المجلس الاتحادي الأعلى) تجتمع اربع مرات في السنة من أجل وضع سياسات عامة للوضع الاقتصادي في الإمارات على الرغم من ان كل إمارة قد تختلف في حجم الاحتياطات النفطية، والثروة في الإمارات قد بدأت من خلال بيع احتياطياتها من النفط، الى جانب ذلك فقد ركزت على تطوير اقتصادها أيضاً من خلال السياحة والتجارة والخدمات وكانت ناجمة الى حد ما في هذا الصدد^{٣٤}.

بما ان الإمارات تمتلك ثروة نفطية هائلة فأنها عمدت على إنشاء صناديق ثروة سيادية وذلك من أجل تعزيز مكانتها في أسواق النفط الإقليمية والعالمية بالإضافة الى تنويع اقتصادها بعيداً عن المخاطر التي تنطوي عليها أسواق النفط المتقلبة .

ففي عام ١٩٧٦ أنشئت الحكومة الإماراتية هيئة استثمار ابو ظبي (ADIA) كمؤسسة استثمارية متنوعة مملوكة بالكامل الى حكومة ابو ظبي، وتدير محفظة استثمارية عالمية كبيرة عبر فئات الأصول والأصول الفرعية بما في ذلك الأسهم ثابتة الدخل والعقارات والأسهم الخاصة والبنية التحتية^{٣٥}.

تعد هيئة استثمار ابو ظبي صندوق ثروة سيادي ذات أهمية كبيرة في منطقة الخليج العربي، ويعد الاول من بين جميع انحاء العالم، حيث كان انشاؤه استجابة لارتفاع اسعار النفط في العالم في السبعينيات وكانت مهمته التأمين والحفاظ على الرخاء الاقتصادي في ابو ظبي وذلك من خلال إدارة الأصول المالية للإمارة بحكمة ودراية^{٣٦}. كما يعتبر صندوق هيئة استثمار ابو ظبي هو الأكثر ثراء في الإمارات من خلال استثمار فائض النفط عبر فئات الاصول المختلفة، حيث بلغ اصولها في ٢٠٠٧ ما يقدر بحوالي ٨,٥ بليون دولار^{٣٧}.

وفي عام ٢٠٠٢ أنشأت شركة مبادلة التنمية من قبل حكومة ابو ظبي ومصدر أصولها مع العائدات النفطية للإمارة اذ تقدر حجم الأصول التي تملكها بحوالي ٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢ حيث ان أوصالها في ارتفاع مستمر^{٣٨}.

وفي عام ٢٠٠٤ أنشأ صندوق دبي القابضة في بناء محفظة دولية للأصول التجارية المتنوعة عبر طائفة واسعة من مركبات الاستثمار السيادية التي قد تثير مخاوف البلدان المضيفة لما لها من أهداف تعكس الرغبة في الحصول على التكنولوجيا والخبرة لفائدة المصالح المشتركة الوطنية بدلاً من المصالح التجارية العادية^{٣٩}. واستناداً الى ما تقدم ووفقاً لما تشير اليه الإحصائيات بأن جميع صناديق الثروة السيادية في الإمارات يتم تحويلها من عائدات تصدير النفط اذ يبلغ إجمالي قيمة الاصول تحت ادارة هذه الاموال ما يقدر بحوالي ٨١٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣ ، والجدول (٣) يبين اهم صناديق الثروة السيادية في الامارات^{٤٠}.

جدول (٣)

صناديق الثروة السيادية في الامارات

اسم الصندوق	الاصول ((بليون دولار))	تاريخ الانشاء
-------------	------------------------	---------------

³³ - Sven Behrendt, opcit, p13.

³⁴ - Gokhan Afyonoglu, opcit, p32.

³⁵ - Walid BEN HAMID, Sovereign Wealth Funds and International Investment Agreements : A United Arab Emirates Perspective, Maitre de Conférences" at the University of Evry Val d'Essonne (France), 2007, p332.

³⁶ - Sven Behrendt, opcit, p7.

³⁷ - Gawdat Bahgat, opcit, p11.

³⁹ - Walid BEN HAMID, ibid, p333.

⁴⁰ - Hamid Talebi, opcit, p49.

^{٣٨} - سليمان عبد الكريم ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

١٩٦٧	٦٢٧	هيئة استثمار ابو ظبي
١٩٨٤	٦٥,٣	شركة الاستثمار البترولية الدولية
٢٠٠٢	٥٣,١	المبادلة
٢٠٠٥	١٠٢	هيئة استثمار راس الخيمة
٢٠٠٦	٧٠	سلطة استثمار دبي
٢٠٠٧	غير محدد	مجلس استثمار ابو ظبي
٢٠٠٧	غير محدد	هيئة استثمار الامارات

Source: Sovereign Wealth Fund Institute (2013).

نلاحظ من خلال الجدول (٣) ان هيئة استثمار ابو ظبي هي اكبر صناديق الثروة السيادية في الامارات ومن ثم تليها المؤسسة الثانية الاكثر استراتيجية هي شركة الاستثمار الدولية البترولية، بالإضافة الى الصناديق الاخرى حيث تلعب جميعها دوراً هاماً ورئيسياً في مجال اسواق النفط العالمية والاستثمار بنطاق واسع في المؤسسات في شرق اسيا وشمال إفريقيا واليورو. ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان تلك الدول موضع الدراسة قد تعتمد اعتماداً كبيراً على فوائض وعائدات النفط كمصدر رئيسي لها الامر الذي ادى الى التوسع سواء كان من حيث العدد او الحجم في انشاء صناديق ثروة سيادية فيها.

المبحث الثالث

(رؤية مستقبلية لإنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق)

يقع العراق على راس الخليج العربي الامر الذي جعل منة مكاناً مهماً في منطقة حيوية من العالم في تنشيط الحركات الاستكشافية والتبشيرية وتوسيع التبادل التجاري بين مناطق مختلفة من العالم، بالإضافة الى مركزه المهم والمتقدم في استراتيجيات الدول الكبرى، كما إنماء لمنظومة الاقطار العربية تاريخياً وقومياً بالإضافة الى ثرواته من الخامات الاخرى كالكبريت والفوسفات والاسمنت والحديد والى جانب الزراعة والذي يمتلك منها اكثر من ١٢ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة والتي تمكنه من ان يحقق نمواً متوازناً في القطاعات الانتاجية مع اعتماده على موارده المالية النفطية والتي مساهمتها ما بين ٢٥% - ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٦٥% - ٩٥% من إيرادات الموازنة العامة للسنوات ١٩٥٢-٢٠١١^{٤١}. ان توجيه تلك الموارد الموجودة في العراق لادب من ان تتم وفق رؤية مستقبلية جادة تتولى في مضمونها الاساسي انشاء ثروة سيادية في العراق وذلك من اجل تطوير الاقتصاد العراقي وتحقيق التلاحم والتآزر التام بين تلك الموارد والثروات معاً في وقتاً واحد وذلك بالاعتماد على اكثر من مورد اقتصادي .

اولاً:- دوافع انشاء صناديق ثروة سيادية في العراق

ان انشاء صناديق ثروة سيادية جاء ليتطابق مع ظروف كل بلد على حدة ودوافعها واهدافها نتيجة لذلك قد اختلفت المسميات من بلد الى اخر كما واختلفت الغاية التي يتم من اجلها انشاء صناديق الثروة السيادية، فقد تكون دوافع داخلية او تكون دوافع خارجية يمكن التركيز عليها من اجل دعم فكرة صناديق الثروة السيادية في العراق.

١ - **الدوافع الداخلية :-** ان عملية تحديد الدوافع الداخلية لإنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق يتطلب عرض مؤشرات وانشطة اساسية حول الاقتصاد العراقي على اعتباره يعتمد وبدرجة كبيرة على تلك الأنشطة وكما موضح في الجدول (٤)

من خلال الجدول أعلاه يمكن توضيح تلك العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والأنشطة الاقتصادية ومدى أهميتها في إنشاء صناديق ثروة سيادية على اعتبار ان الناتج المحلي الإجمالي هو الأكثر شمولية لأداء الإشارات التقديرية الأولية في الاقتصاد العراقي.

أ- دور القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الإجمالي:

^{٤١} - سيف الدين الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدناير، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص ٦٥.

القطاع النفطي في العراق يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي اذ ان ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية الثابتة وكما مبين في الجدول(٤)، قد ازداد من (٧٠,٦٧) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٧٣,٨٣) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو سنوي قدره (٤,٥ ٪)، اما الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة فقد زاد من (٣٩,٦٠) مليار دينار عام ٢٠١٢ الى (٤٢,٤٨) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو سنوي (٨ ٪) مما يعني هذا ان معدل النمو الاقتصادي يتحدد بدرجة كبيرة بمعدل النمو الذي سجله القطاع النفطي والموضح في الجدول (٤). ومن خلال الجدول ايضاً يلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (٢,٠٥) الف دينار في عام ٢٠١٢، وقد زاد هذا في عام ٢٠١٣ نسبة قليلة جداً ليصل الى (٢,٠٨) الف دينار عام ٢٠١٣.

جدول(٤)

(الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه ومتوسط نصيب الفرد
للاعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ (بالأسعار الثابتة))

الفقرات	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (مليار دينار)	٧٠,٧	٧٣,٨
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (مليار دينار)	٤٠	٤٣,٢
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)	٢,٠٥	٢,٠٨

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي يتحدد بدرجة كبيرة بمعدل النمو الذي سجله القطاع النفطي.

ب- دور القطاع النفطي والأنشطة الاقتصادية الأخرى في توليد الناتج المحلي الإجمالي :

تلعب الأنشطة الاقتصادية والقطاع النفطي دوراً بارزاً في توليد الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما أكدته مؤشرات الجدول (٥) اذ انخفضت نسبة مساهمة الأنشطة السلعية مع النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (٦٦ ٪) عام ٢٠١٢ الى (٦٣,٦ ٪) عام ٢٠١٣، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية مع النفط من (١١,٨ ٪) عام ٢٠١٢ الى (١٤,٣ ٪) عام ٢٠١٣، فيما سجلت الأنشطة الخدمية تراجعاً طفيفاً في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (٢٢,٢ ٪) عام ٢٠١٢ الى (٢٢,١ ٪) عام ٢٠١٣، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية بدون النفط من (١٧,٨ ٪) عام ٢٠١٢ الى (١٩,٩ ٪) عام ٢٠١٣ وكان هذا نتيجة ارتفاع قطاع البنوك والتأمين والبناء والتشييد وتجارة الجملة.

جدول(٥)

(الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه
للاعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ (بالأسعار الجارية))

الفقرات	٢٠١٢	٢٠١٣
الأنشطة السلعية مع النفط	٦٦	٦٣,٦
الأنشطة السلعية بدون النفط	٣٢,٠	٣١,٩
الأنشطة التوزيعية مع النفط	١١,٨	١٤,٣
الأنشطة التوزيعية بدون النفط	٢٣,٦	٢٦,٨
الأنشطة الخدمية مع النفط	٢٢,٢	٢٢,١
الأنشطة الخدمية بدون النفط	٤٤,٤	٤١,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣

بالإضافة الى ما تقدم يمكن القول في الجدولين السابقين ان القطاع النفطي يعتبر المورد البارز والمهم للعمليات الاجنبية في العراق على اعتبار الصادرات النفطية شكلت نسبة ٩٨,٤% خلال المدة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠^{٤٢} وبما ان الميزان التجاري يمثل احد اهم المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فانه يمكن القول ان اداء القطاع النفطي يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في العراق.

٢ - الدوافع الخارجية^{٤٣}.

أ- تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية :

ان اسعار النفط تتميز بعدم استقرارها نظراً لتأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والطبيعية وهو مما يؤدي الى تعرض الاقتصاد النفطي في العراق الى صدمات ايجابية او سلبية وذلك حسب الاسعار المسجلة في الاسواق العالمية للنفط، ونتيجة لذلك من استحداث صناديق ثروة سيادية وان تكون جزء من امتصاص الفوائض المالية الناجمة من التقلبات النفطية الايجابية والاحتفاظ بشكل احتياطات لمواجهة الاثار السلبية النفطية الناجمة عن أي انهيار قد يمس اسعار النفط بشكل مستقبلي .

ب- فكرة انشاء صناديق ثروة سيادية في الدول النفطية :

لقد راجت فكرة انشاء صناديق ثروة سيادية في العديد من البلدان النفطية وبوجه الخصوص في مطلع القرن الحالي حيث ان معظم صناديق الثروة السيادية يتم تمويلها من عوائد الثروة النفطية وبما ان العراق هو بلد نفطي لذلك لا بد من ان لا يكون بمعزل عن السياسات الاقتصادية الكلية لتلك البلدان النفطية والآليات المستخدمة لتنفيذ تلك السياسة اذ تشكل صناديق الثروة السيادية إحدى هذه الآليات المهمة . الى جانب تلك الدوافع لا بد ان يكون هناك عزل في الموازنة العامة خوفا من التقلبات في اسعار النفط العالمية وبذلك تفقد الى حالة من الاستقرار والتي تعمل في الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة الى جانب كونها مرتكز مهم للشروع بالمشاريع ذات الاولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الدخل القومي وتطوير الاقتصاد الوطني.

ثانياً: المؤهلات الأساسية لإنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق

يعتبر العراق احد اهم البلدان النفطية في العالم، بالإضافة الى ما يملكه من ثروات واسعة في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي الأمر الذي يجعل منة مؤهلاً أساسياً لإنشاء صناديق ثروة سيادية ويمكن توضيح ذلك من خلال عدد من المؤهلات من أهمها^{٤٤} .

١- المؤهلات البشرية :

يعتبر البشر وسيلة التنمية الأساسية وغايتها لذلك وعن طريق امتلاك العراق الطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب واكتساب العلوم المتقدمة والتقدم والتطور فيها يستطيع ان يوفر القاعدة الصلبة لإنشاء صناديق ثروة بشرية .

^{٤٢} - يسرى مهدي حسن، رافع احمد حسن، مصدر سابق، ص٦.

^{٤٣} - يسرى مهدي حسن، رافع احمد حسن، المصدر نفسه، ص٨.

^{٤٤} - واثق على محي، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص٢٣٠-٢٣١.

٢- المؤهلات الاجتماعية :

لا بد من توفر بشر يحملون حب الوطن والأمانة والإخلاص والنزاهة وتحمل المسؤولية لذلك فإن إنشاء صناديق ثروة سيادية مقترن بأشخاص مخلصين أكاديميين ووطنيين محبين لبلدهم فإذا توفرت هذه الخصال يصبح من الممكن إنشاء صناديق ثروة سيادية والأطمئنان على سلامة إدارة وتوظيف الأموال العامة بشكل صحيح وأكثر كفاءة .

٣- المؤهلات السياسية والتشريعية:

توفر الإرادة السياسية من خلال النخب التي يفرزها الشعب بانتخابات حرة ونزيهة بضرورة إنشاء صناديق ثروة سيادية وكذلك توفير الغطاء التشريعي الملئم من خلال القوانين التي ينظم هياكل واطر وأهداف ومصادر تمويل صناديق الثروة السيادية.

٤- المؤهلات الاقتصادية :

يعتبر مصدري النفط والغاز في مقدمة المؤهلات الاقتصادية وذلك من أجل استيعاب الإيرادات المالية الفائضة عن احتياجات الميزانية العامة، إذ ان الغاز الطبيعي يعد الثروة الثانية في مصادر الثروة السيادية في العراق إذ يقدر احتياط العراق بما يقدر ب (١١٢-١١٠) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي مؤكد إضافة إلى (١٥٠) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطي محتمل ثم تأتي الفوسفات التي تعد الثروة السيادية الثالثة في العراق إذ يقدر الاحتياطي من هذا المورد بنحو (٤٣٠) مليون طن وغيرها من الموارد الغنية الأخرى.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية لإنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق

ان إنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق من الممكن ان تؤدي الى ممارسة دوراً حيوياً واضحاً في تطوير الاقتصاد فيما اذا احسن استخدامه وأدارته حيث ان الاقتصاد ما زال مرتفعاً ومرتكزاً بنمو إيرادات القطاع النفطي والذي زاد وبمعدل سنوي بلغ ١٧,٦% وذلك عن صدور الموازنة العامة في عام ٢٠١٣^{٤٥}.
تكمّن الأهمية الأساسية وراء إنشاء صناديق ثروة سيادية في العراق وذلك من أجل المساعدة في رفع الكفاءة التوزيعية للإيرادات المتحققة من الفائض النفطي، وتعزيز سيولة الاسواق حتى في فترات الضغوط المالية بفعل طابع الاستثمارات بعيدة الامد، الى جانب تسهيل ادخارات عائدات الفوائض التي تحققها المالية العامة ثم تحويلها للأجيال القادمة، والسماح بالمزيد من التنوع في اصول الحافظة وزيادة التركيز على العائدات بالمقارنة مع ما يحدث في حال الاصول الاحتياطية التي يديرها البنك المركزي^{٤٦} ولكي تتحقق تلك الرؤية الأساسية بنجاح في مهامها لا بد من عزل الموازنة العامة في حال تحققها وايداعها في الصندوق وذلك من أجل تمويل صناديق الثروة السيادية وخلال السنة المالية أي ان صناديق الثروة السيادية في العراق يتم تحويلها بصورة استقطاع مباشر من الإيرادات النفطية وعلى مدى السنة المالية وقد يكون الاستقطاع ايضاً بشكل مباشر ولكن بنسب معينة^{٤٧} ، وكذلك يمول الصندوق من خلال مصادر مختلفة قد يمول من بينها ضرائب من الخدمات العامة والضرائب المفروضة على الشركات الامنية في القطاع النفطي من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ومواجهة التقلبات النفطية وضمان انسجام الانفاق الحكومي مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي وكذلك بناء ارضية قوية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

وبذلك ولضمان تحقيق الغاية المنشودة لا بد من ان تتوفر العديد من العناصر التي تتوزع بين العنصر التشريعي والقانوني والعنصر التمويلي والعنصر التنظيمي والاداري، بالنسبة للعنصر التشريعي والقانوني يعتبر الاساسي في عملية ايجاد الصندوق وذلك لأنه يحدد الخطوط العريضة لصناديق الثروة السيادية حيث ادارته واسلوب تمويله وهو يكون مرتبط بالبرلمان العراقي باعتبار المشرع في النظام السياسي القائم في العراق هو نظام نيابي وبرلماني اما العنصرين التمويلي والاداري فهذين العنصرين مرتبطان بوزارة المالية والبنك المركزي ومن واجب وزارة المالية هو توفير الاموال اللازمة لتأسيس صناديق ثروة سيادية وتكوين راس مال اولي، اما البنك

^{٤٥} - مظهر محمد صالح ، توصيف النظام الاقتصادي بين الاكاديمية الكلاسيكية والماركسية الجديدة رؤية اكااديمية عراقية معاصرة ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ١، السنة الثالثة ٢٠١١، ص ٧٥.

^{٤٦} - مازن عيسى الشيخ راضي ،فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة التاسعة - العدد الثامن والعشرون ، ص ١٩٥.

^{٤٧} - يسرى مهدي حسن ، رافع احمد حسن ، مصدر سابق ، ص ١٣.

المركزي فتقع على عاتق توفير كادر اداري متمرس في الشؤون الاقتصادية بشكل عام وبعمليات الاستثمار بشكل خاص^{٤٨}.

وبذلك يمكن القول بان العراق يمتلك كمية هائلة من الإيرادات النفطية، لذا عليه ان يراعي مسألة نضوب الموارد الاقتصادية الذي يستند عليه اقتصادنا وهو النفط والغاز وان يراعي التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتحصل عليها من القطاع النفطي وان يراعي الأجيال القادمة وان يكون على استعداد لخطوة ما بعد النفط والغاز واعتماداً على الأسس والمعايير المتبعة من قبل الدول العربية باعتباره خطوط او تجارب شبيهة وقريبة للواقع العراقي مع إجراء التحديث عليها من اجل ان يطابق النموذج العراقي لصناديق الثروة السيادية وتحقيق الغاية المنشودة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

- ١- صناديق الثروة السيادية الى توفير المناخ الاستثماري من خلال توزيع الاصول من ثرواتها الطبيعية سواء كان بين الاجيال الحالية او الاجيال المستقبلية الى اصول مالية حقيقية .
- ٢- تعمل صناديق الثروة السيادية على مراعاة المخاطر الاقتصادية والمالية بكفاءة والحفاظ على العوائد المالية وتدفق رؤوس الاموال بشكل مستقر.
- ٣- ان الغرض الاساسي من انشاء صناديق ثروة سيادية هو تحقيق الاهداف المالية وتوظيف مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية في الاستثمار في الاصول المالية الاجنبية من اجل تحقيق الاستغلال الامثل والحفاظ على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ٤- ان انشاء صناديق ثروة سيادية في الدول العربية كان من اجل مواجهة الازمة المحتملة ما بعد نضوب النفط وذلك بتحويلها من ثروة في باطن الارض الى ثروة على الارض وهذا ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي حيث تعتبر هيئة استثمار ابو ظبي هي اكبر صندوق الثروة السيادي بأصول التي تتراوح قيمتها حوالي ٦٢٧,٠ بليون دولار.
- ٥- تعتبر صناديق الثروة السيادية مصدراً مهماً للثروات في الدول العربية الامر الذي يجعلها تعمل في مواصلة دورها الحيوي في توسيع محافظها الاستثمارية والتركيز على تحقيق عوائد مالية كبيرة.
- ٦- يرتبط الاقتصاد العراقي والى حد كبير بقطاع النفط الامر الذي يجعله عرضة للاثمات المختلفة وبالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطية الامر الذي يجعل من العراق من الضروري انشاء صناديق ثروة سيادية حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الاجمالي المتولدة من القطاع النفطي الى ما يقارب ٧٣,٨ مليار دينار .
- ٧- ان انشاء صناديق ثروة سيادية في العراق ودمجها مع الموازنة العامة للدولة يجعلها تحقق مبدأ العدالة التوزيعية بين الاجيال الحالية والاجيال المستقبلية من جانب والتخصص الامثل في الموارد الاقتصادية من جانب اخر.

التوصيات :

- ١- ضرورة تشكيل صناديق ثروة سيادية ذات اصناف متنوعة من اجل تحقيق تراكم راس مالي من جهة والعمل على ايجاد موارد بديلة للموارد الناضبة من جهة اخرى.
- ٢- يجب ان تكون صناديق الثروة السيادية منطلقة من رؤية بمبادئ الشفافية وقواعد الحكم الراشد والالتزام بمبادئ الاستثمار وغير قد يشكل تهديداً واضحاً للأسس النظام المالي .
- ٣- ان انشاء صناديق ثروة سيادية في العراق يتطلب ضرورة التنسيق بين السلطة المالية والسلطة النقدية من اجل مواجهة الازمات المالية المتولدة من الصدمات السلبية في اسعار النفط الغاز وغيرها.
- ٤- يتطلب من العراق ضرورة السعي في الاستفادة من التجارب العربية في كيفية استثمار بلايين الدولارات المتأتية من العوائد النفطية في المستقبل بطريقة تضمن المحافظة على الرصيد المالي سواء كان للأجيال الحالية او كان للأجيال القادمة.

^{٤٨} - يسرى مهدي حسن ، رافع احمد حسن ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

٥- صناديق الثروة السيادية معرضة للمخاطر بسبب عدم الاستقرار المتأني من الثروات النفطية لذا على العراق الاستفادة من تجارب الدول العربية ، وعلى الرغم من ان تطور أي بلد يعتمد على مدى صحة وسلامة وضعة الاقتصادي لذلك يتطلب من العراق اهتمام ومعالجة فوائضه النفطية .

المصادر

المصادر العربية:

- ١- سيف الدين الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد الثالث، ٢٠١٣.
- ٢- سفين بيرينت، صناديق الثروة السيادية في خطاب العولمة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد ١٢، ٢٠٠٨.
- ٣- سليمان عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع اشارة حالة ابو ظبي، رسالة ماجستير، ٢٠١٣.
- ٤- عدنان مزارعي، اودابيرد داسوها نفاندر هورن اقتصاديات الثروة السيادية قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠.
- ٥- مظهر محمد صالح، توصيف النظام الاقتصادي بين الاكاديمية الكلاسيكية والماركسية الجديدة رؤية اكااديمية عراقية معاصرة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١، السنة الثالثة، ٢٠١١.
- ٦- مظهر محمد صالح، صناديق الثروة السيادية تقييم اولي لصندوق تنمية العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة والعدد ١٦، ٢٠٠٨.
- ٧- معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، الكويت، السلسلة السادسة، العدد ٥، ٢٠١٣.
- ٨- مازن عيسى الشيخ راضي، فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية والاربعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة التاسعة – العدد الثامن والعشرون.
- ٩- يسرى مهدي حسن – رافع احمد حسن، الصناديق السيادية ومتطلبات انشاء صندوق سيادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، الاصدار ٧، ٢٠١٢.
- ١٠- نبيل بوفليخ، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠٠٩.
- ١١- واثق على محي، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢.
- ١٢- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣.

المصادر الاجنبية:

- 1- Fabio Bertonia, Stefano Lugo, The Certification effect of Sovereign Wealth Funds on the Credit Risk of their Portfolio Companies, aDIG - Politecnico di Milano, Piazza Leonardo da Vinci 32, 2013.
- 2- Celeste Cecilia Lo Turco , Sovereign Wealth Funds: an Opportunity for Sustainable Development if Properly Managed , Doctoral Program in Political Theory ,2013

- 3- Communication from the commission to the European Parliament, the council, the European Economic and social committee and the committee of the regions A common European approach to Sovereign Wealth Funds —2008.
- 4- Kavaljit Singh, Frequently Asked Questions About Sovereign Wealth Funds,2008.
- 5- John R. Patton, SOVEREIGN WEALTH FUNDS IN A GLOBALIZED WORLD, International Business: Research, Teaching and Practice ,the journal of the aib-se,2012.
- 6- Joshua Aizenman, Sovereign Wealth Funds: Stylized Facts about their Determinants and Governance, Federal Reserve Bank of San Francisco,2008.
- 7- Richard Shediak – Hatem Samman, The Vital Role of Sovereign Wealth Funds in the GCC's Future,Ideation Center Insight,2009.
- 8- JurgenBraunstein, Sovereign Wealth Funds: the emergence of state owned financial power brokers, Magister der Philosophie,2009.
- 9- SandroGrunenfelder, Understanding and Managing Political Risks of Sovereign Wealth Funds, Doctor of Political Science submitted by,2013.
- 10- - Hamid Talebi, A Survey of Sovereign Wealth Funds (SWFs) in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries ,thesisMaster,2014.
- 11- Adam D. Dixon and Ashby H. B. Monk, What Role for Sovereign Wealth Funds in Africa's Development, Center for Global Development,2011
- 12- Sara Bazoobandi, Political economy of the Gulf sovereign wealth funds, thesis Doctor,2011.
- 13- Sven Behrendt,Arab Sovereign Wealth Funds in the Global Public Policy Discourse, Carnegie Endowment for International Peace,2008.
- 14- GawdatBahgat, Sovereign Wealth Funds in the Gulf: An Assessment, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States,2011.
- 15- YANG Li & ZHANG Jin, Political and Economic Analysis on SWFs of Saudi Arabia Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 6, No. 3, 2012.
- 16- GokhanAfyonoglu, and other , The Brave New World of Sovereign Wealth Funds,whrton leadership center ,2010.
- 17- Walid BEN HAMID, Sovereign Wealth Funds and International Investment Agreements :
A United Arab Emirates Perspective, Maitre de Conférences" at the University of Evry Val d'Essonne (France),2007.
- 18- Sovereign Wealth Fund Institute, 2012.
- 19- Sovereign Wealth Fund Institute, 2010.
- 20- Sovereign Wealth Fund Institute, 2013.